الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بجاية

مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية

بالتعاون مع

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظمان ملتقى وطني

موسوم بـ:

" دور الدولة في حماية الرعايا الجزائريين في الخارج "

يوم: 23 أكتوبر 2018

بقاعة المحاضرات بجامعة بجاية – قطب أبوداو

protectressort@gmail.com

الهاتف /الفاكس:034229357

الديباجة:

يقرّ القانون الدولي للدول بالحق في حماية مواطنيها أثناء وجودهم في الخارج. وتمارس الدولة هذا الحق بموجب آليات مختلفة، أهمها تبنّي الطلبات ومساندة الإجراءات التي يتخذها رعاياها لاستحصال حقوقهم العالقة في الدول المستقبلة في إطار ما يعرف بالحماية الدبلوماسية. فوجود الفرد على أقاليم دولة أجنبية بقدر ما يفرض عليه الخضوع لقوانينها، فإنه يلزمها في الحد ذاته بمعاملته وفقا لقواعد العدالة التي يحدّد القانون الدولي معاييرها الدنيا التي لا ينبغي النزول دونها تحت طائلة مسؤوليتها الدولية.

إنّ قيد المعاملة الأدنى الذي يحدّده القانون الدولي العام، يجد أساسه كذلك في المبادئ العامة لحقوق الانسان التي توفر الحماية الدولية للفرد، لاسيما من خلال الآليات المتصلة بالصكوك الدولية لحماية حقوق الانسان، والتي يمكن للدولة حماية رعاياها عن طريق تفعيل آليات الشكوى المتاحة عبرها .

لكن دور الدولة في حماية رعاياها في الخارج لا ينحصر في حالات التعدي على حقوقهم الأساسية فقط، ذلك أنّ مخالفة الدولة المستقبلة للالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الخاصة التي تعقدها مع الدول الأخرى بشأن وضع الجاليّة أو حق تنقل الأشخاص وغيرها، يعد عملا غير مشروع وموجبا لقيام مسؤوليتها الدولية ومسوّغا لتفعيل تدابير الحماية ضدها. كما أنّ الاتفاقيات الاقتصادية أو المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية بقدر ما تمنح لرعايا الدول والشركات الحق بالاحتجاج بسبل الانتصاف الواردة في صلبها لتسوية النزاعات القائمة، فإنّ حق الدولة يبقى ممكنا في التماس قواعد الحماية الدبلوماسية لتدعيم ومساندة طلبات رعاياها ذات الصلة. بيد أنّ حق الدولة في الدفاع عن رعاياها في الخارج لا يقتصر على حالات انتهاك الدولة المستقبلة لالتزام دولي فحسب، حيث تقوم الدولة بحماية مواطنيها خارج هذه الحالات عن طريق تدخل بعثاتها القنصلية لدى سلطات دولة الاقامة نيابة عن مواطنيها، للحفاظ على مصالحهم وحماية حقوقهم عند تعذر قيامهم بذلك بأنفسهم، كحالات الدفاع عن المسجونين، والقصّر ورعاية شؤون الورثة وناقصي الاهلية، أو في إطار تنظيم علاقة المواطن بدولته، كإصدار الوثائق الإدارية والتسجيل والتصديق وتوثيق عقود الحالة المدنية.

إنّ حماية الرعايا الجزائريين في الخارج يعد مبدأ قانونيا تملك الدولة سلطة ممارسته عن طريق الدور الذي تضطلع به أساسا وزارة الخارجية، سواء بواسطة مصالحها المركزية، أو بواسطة أجهزتها الخارجية ممثلة في البعثات الدبلوماسية والقنصلية التي ترعى شؤون الرعايا ومصالحهم.

لقد حرص المؤسس على تكريس اختصاص الدولة في حماية الرعايا الجزائريين الموجودين في الخارج من دون استثناء، والدفاع عن أمنهم وممتلكاتهم، وكذا المحافظة على انتمائهم الوطني وتمكينهم من حقوق والتزامات المواطنة، باعتبارهم جزء أساسي من هذا الوطن، وذلك أن قام بدسترة هذا الاختصاص بمقتضى التعديل الدستوري المؤرخ في 6مارس2016، في نص المادة 27 منه: " تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة والتشريع الوطني وتشريع دولة الإقامة. تسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج وتعزيز روابطهم بالأمة وتعبئة مساهمتهم في تنميته".

وعلى هذا الأساس تهدف هذه التظاهرة العلمية إلى تبيان دور الدولة في حماية حقوق ومصالح الرعايا

الجزائريين في الخارج ، وذلك بصرف النظر عن وضعهم النظامي اتجاه الهجرة، وهذا في ظل التحدّيات الراهنة لظروف الهجرة ومعاملة الأجانب في دول الاستقبال ، سواء تلك المتعلقة بانتهاك حدود المعاملة الدنيا التي تكفلها قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، أو ما يتعلق بضمان الحقوق التي تلتزم بها الدول في إطار الاتفاقيات الثنائية لرعاية وضع الجالية أو تنقل وإقامة الأفراد أو الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء وممارسة الوظائف القنصلية، والتي تكفل تقديم المساعدة والرعاية القنصلية للرعايا المقيمين في الخارج، أو اتفاقيات التبادل التجاري والاستثمار والشراكة الاقتصادية، وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر وترعى أحكامها حقوق ومصالح الرعايا خارج الوطن، فضلا عن دور الدولة في حماية حقوق المهاجرين غير النظاميين الذين يطرح وضعهم الخاص تداعياته بقوة حول سبل الحماية المقررة لهم، سيما وأنّ وضعيتهم غير النظامية تجعلهم هدفا سهلا لجميع أشكال الاستغلال والتعدي مقارنة بوضع الرعايا المقيمين بصفة قانونية، وهذا ما يدفعنا لمعالجة مضمون وأبعاد هذا الموضوع من منظور الإشكالية التالية: **فيما يتمثل دور الدولة في حماية الرعايا الجزائريين في الخارج والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات ذات الصلة بوضع الهجرة ومعاملة الأجانب في الدول المستقبلة؟**

إنّ هذه التظاهرة العلمية ترمي لتسليط الضوء على الاختصاص الذي تمارسه الجزائر لحماية الرعايا في الخارج في إطار تفعيل آليات الحماية الدبلوماسية والقنصلية، أو بواسطة آليات الحماية المرتبطة باتفاقيات الشراكة والاستثمار، أو اتفاقيات حماية حقوق الانسان، وتبيان نطاق وحدود تدخل الدولة في الدفاع عن حقوق ومصالح الرعايا الجزائريين، فضلا عن تبيان الوسائل والإجراءات الموضوعة لحماية المهاجرين غير النظاميين في الخارج. ولذلك فإن نتائج أعمال وتوصيات هذا الملتقى تسهم في تقييم الجهود والمساعي التي تبذلها الدولة في إطار سياستها العامة لحماية الرعايا بصفة عامة وكذا الجالية المقيمة في الخارج، وتدعيمها بالحلول والسبل الملائمة والكفيلة بترسيخ دعائم ربط الرعايا وأفراد الجالية بالوطن من خلال ضمان رعاية وحماية ناجعة وفعالة لمصالح وحقوق الجزائريين المقيمين أو المتواجدين في الخارج.

محاور الملتقى:

المحور الأول: حماية حقوق الرعايا الجزائريين بواسطة آلية الحماية الدبلوماسية

أولا: المقاربة الجزائرية لممارسة الحماية الدبلوماسية: الأسس والضوابط.

ثانيا: وسائل إعمال الحماية الدبلوماسية والأجهزة المكلّفة بممارستها. ثالثا: نماذج عن حالات ممارسة الحماية الدبلوماسية.

المحور الثاني: حماية حقوق الرعايا الجزائريين في إطار اتفاقيات الهجرة ومواثيق حقوق الانسان

أولا: آليات حماية الرعايا الجزائريين بموجب اتفاقيات حقوق الانسان.

ثانيا: آليات حماية الرعايا الجزائريين في إطار اتفاقيات الهجرة.

ثالثا: نطاق وحدود اختصاص الدولة في حماية الرعايا الجزائريين بواسطة آليات حماية حقوق الانسان.

المحور الثالث: حماية حقوق ومصالح الرعايا الجزائريين في إطار اتفاقيات الاستثمار والشراكة الاقتصادية.

أولا: فعاليّة الحماية الإجرائية والموضوعية المقررة لحماية مصالح الرعايا الجزائريين في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار.

ثانيا: نطاق تدخل الدولة لحماية مصالح الرعايا الجزائريين في إطار آليات تسوية النزاعات الاقتصادية.

المحور الرابع: الحماية القنصلية للرعايا الجزائريين في الخارج.

أولا: وظائف المتابعة والمساعدة القنصلية للجالية الجزائرية في الخارج.

ثانيا: مهام التدخل والدفاع عن الرعايا الجزائريين في الدول المستقبلة.

ثالثا: الحالة المدنية القنصلية: عقود الميلاد، الزواج والوفاة.

رابعا: فعاليّة الحماية المقررّة في الاتفاقيات الثنائية: القنصلية، التعاون القضائي، الضمان الاجتماعي، إقامة الجاليّة، وتنقل الأشخاص.

المحور الرابع: الحماية القانونية للمهاجرين الجزائريين غير المحور المحور الخامس: الحماية القانونية للمهاجرين الجزائريين غير النظاميين.

أولا: الوضع القانوني الهش للمهاجرين الجزائريين غير النظاميين ومظاهر انتهاك حقوقهم الأساسية في الدول المستقبلة.

ثانيا: تدخل البعثات القنصلية لحماية المهاجرين الجزائريين:(في مراكز الاعتقال والعبور، أمام مصالح إدارة شؤون الهجرة والأجانب، وفي إطار رقابة إجراءات الابعاد والطرد).

ثالثا: اختصاص البعثات القنصلية في تحديد هوية الرعايا الجزائريين وتأطير سبل إعادتهم للوطن.

هيئة الملتقى:

رئيس اللجنة العلمية: د/ أوكيل محمد أمين

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ. د. زوايمية رشيد، أستاذ، جامعة بجاية.
- أ. د. بوغزالة ناصر، أستاذ، جامعة الوادي.
- أ. د. عبد القادر عبد العالي، أستاذ، جامعة سعيدة.
- أ. د. تاجر محمد، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
- أ. د. بودريوه عبد الكريم، أستاذ، جامعة بجاية.
- أ. د. أيت منصور كمال، أستاذ، جامعة بجاية.
- أ. د. خلفي عبد الرحمن، أستاذ، جامعة بجاية.
- د. قبايلي طيب، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. بري نور الدين، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. يحياوي نورة، أستاذة محاضرة أ، جامعة بجاية.
- د. تواتي نصيرة، أستاذة محاضرة أ، جامعة بجاية.
- د. شيتر عبد الوهاب، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. دحماني عبد السلام، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. معزيز عبد السلام، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. عيساوي عزالدين، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. طباش عز الدين، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د.بطاطاش أحمد، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. طاهير رابح، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. محمد الأخضر كرام، أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي.
- د. صايش عبد المالك، أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- د. طحطاح علال، أستاذ محاضر أ، جامعة خميس مليانة.
- د. محديد حميد، أستاذ محاضر أ، جامعة الجلفة.
- د. بويحيى جمال، أستاذ محاضر ب، جامعة بجاية.
- د. قاسيمي يوسف، أستاذ محاضر ب، جامعة بجاية.
- د. هارون نورة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.
- د. برازة وهيبة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.
- د. قادري نسيمة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.
- د. دموش حكيمة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.
- د. تعويلت كريم، أستاذ محاضر ب، جامعة بجاية.
- د. ناتوري كريم، أستاذ محاضر ب، جامعة بجاية.
- د. بومعزة نوارة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.
- د. بن عبيد صندرة، أستاذة محاضرة ب، جامعة بجاية.

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ برّي نور الدين

أعضاء اللجنة التنظيمية:

- أ. مختاري عبد الكريم، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. شراد محمد، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. بوخلو مسعود، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. بوده محند واعمر، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. عثماني بلال، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. بن بركان أحمد، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. بن خالد السعدي، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. حميطوش جمال، أستاذ مساعد أ، جامعة بجاية.
- أ. بركان عبد الغاني، أستاذة مساعدة أ، جامعة بجاية.
- أ. تبري أرزقي، أستاذة مساعدة أ، جامعة بجاية.
- أ. أسياخ سمير، أستاذ مساعد ب، جامعة بجاية
- أ. عمور ليلى، أستاذة مساعدة أ، جامعة بجاية.
- زيد الخيل توفيق، طالب دكتوراه، جامعة بجاية.
- علاوة حنان، طالبة دكتوراه، جامعة بجاية.
- بودراهم ليندة، طالبة دكتوراه، جامعة بجاية.
- بن عياش آسيا، طالبة دكتوراه، جامعة بجاية.

شروط المشاركة:

- ألاّ تكون الورقة البحثية قد قدمت للنشر أو سبق المشاركة بها، وأن يتميز البحث بالأصالة والعمق والانسجام مع إشكالية الملتقى ومحاوره.
- أن يرفق ملخص الورقة البحثية بسيرة ذاتية للمعني، وأن تحرّر الورقة البحثية باحترام الضوابط العلمية ذات الصلة، بإحدى اللغتين: العربية أو الفرنسية.
- يلتزم المشارك بدفع رسوم المشاركة المحددة ب 4000 دج للأساتذة و2000 دج لطلبة الدكتوراه.
-ترسل الورقة البحثية **كاملة** في ملف "Word"، بخط simplifed arabic، مقاس 14 للمتن و12 للهوامش، إلى البريد الالكتروني التالي:

protectressort@gmail.com

تواريخ مهمّة:

آخر أجل لاستلام الملخصات: **يوم 12 سبتمبر 2018**

تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: **يوم 15 سبتمبر 2018**

آخر أجل لاستلام المداخلات **كاملة**: **يوم 8 اكتوبر2018**

الرد على المداخلات **المقبولة**: **يوم 15 اكتوبر 2018**

للاتصال والاستفسار: 0799439910